الأمم المتحدة

A/C.4/68/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
18 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيس: السيد غارسيا غونزالز ..... (السلفادور)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

طلبات الاستماع

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50272 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/68/23 (الفصلان السابع والثامن)، و A/68/64، و A/68/64/Add.1)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/68/23 (الفصلان الخامس والثامن))

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/68/23 (الفصلان السادس والثامن)، و A/68/62)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/68/66، و A/68/66/Add.1)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/68/23 (الفصول الثامن – العاشر والثالث عشر)، و A/68/330)

طلبات الاستماع

١ – **الرئيس:** ذكر أن إنهاء الاستعمار كان من بين المسائل التي تميز بها الجزء الأخير من القرن العشرين. فلقد تمكن كل سكان العالم تقريبا بفضل الجهود التي لا تكل التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما لجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، من الاستفادة من عملية إنهاء الاستعمار. ففي عام ١٩٦٠، اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وفي عام ١٩٦١ أنشأت لجنة خاصة لرصد تنفيذ الإعلان. وتتكون اللجنة الخاصة حاليا من ٢٩ دولة عضوا، وتضطلع بأعمال عظيمة تُعد من بين العلامات المميزة لنجاح المنظمة منذ إنشائها.

٢ – **السيد رييس رودريغيز** (كوبا): تكلم بصفته رئيسا بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إن الجمعية العامة سلمت، في ١٧ أيار/مايو، في قرار تاريخي، بأن بوليتريا الفرنسية لا تزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى المحدد في الميثاق، وبذلك أضافت بالفعل إقليما آخر إلى قائمة الأقاليم الداخلة في اختصاص اللجنة الخاصة.

٣ – وتعتزم اللجنة الخاصة تكثيف حوارها مع الدول القائمة بالإدارة، بهدف رئيسي يتمثل في وضع برامج لإنهاء استعمار أقاليم معينة، على أساس تحليل لكل حالة على حدة. وهذا يعني ضرورة استعراض قائمة تلك الأقاليم واستكمالها، والاستماع إلى آراء ممثليها، وإيفاد بعثات زائرة إليها، وتنظيم حلقات دراسية عن حالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. وأن مما له أهمية خاصة نشر المعلومات من أجل تعبئة الرأي العام لدعم عملية إنهاء الاستعمار. واتخذت اللجنة الخاصة هذا العام خطوات أولية تستند إلى هذه الأسس فيما يتعلق بأقاليم مثل بيتكيرن، وساموا الأمريكية.

٤ – وأضاف أن مسؤولية الدول القائمة بالإدارة لا تقتصر على الإرسال المنتظم إلى الأمين العام لمعلومات تتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فالدول القائمة بالإدارة تضطلع أيضا بموجب المادة ٧٣ (ب) من الميثاق بمسؤولية عن ”تقديم المساعدة [إلى هذه الأقاليم] في التنمية التدريجية لمؤسساتها السياسية الحرة، وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمها المختلفة“.

٥ – وما برح رئيس اللجنة الخاصة وأعضاء مكتبها يُروجوّن الأفكار التي سبق طرحها في شتى المنتديات، بما في ذلك دورة اللجنة الموضوعية السنوية والحلقة الدراسية

الإقليمية المعقودة في كيتو، إكوادور. وتتيح هذه الأنشطة فرصة لدراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتماس أنسب السبل لكفالة ممارسة شعوبها لحقها في تقرير المصير.

٦ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة تؤكد دائما على أنه ينبغي مواجهة الصعوبات التي تؤثر على التنمية المستدامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من وجهة نظر متكاملة. فتوكيلاو، على سبيل المثال، تبين أهمية وضع أولويات هذه الأقاليم في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لأنها ليست مؤهلة بعد للحصول على الكثير من الأموال التي تقدمها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تكون مناقشة هذه الخطة مفتوحة وشفافة وشاملة، ويجب أن تراعي على النحو الواجب السمات الخاصة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما الجزرية منها، التي تتأثر بشدة بعواقب تغير المناخ، وتحتاج إلى اهتمام عاجل من المجتمع الدولي، وإجراء حاسم من الدول الأعضاء.

٧ - وأضاف أن اللجنة الخاصة نظرت في مواضيع أخرى مدرجة في جدول أعمالها تتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكررت، فيما يتصل بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، نداءها لإيجاد ”تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض“ (A/AC.109/2013/L.7). وجددت اللجنة الخاصة أيضا، بتوافق الآراء، قرارها المتعلق ببورتوريكو (A/AC.109/2013/L.6) الذي أكد من جديد، في جملة أمور، على ”حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)“.

٨ - وأوضح أن من المواضيع الأخرى التي ناقشتها اللجنة الخاصة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، مع إيلاء اهتمام خاص لخيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكان عدم الاستعداد، أو عدم توفر المعلومات الكافية في بعض الأقاليم فيما يتصل بهذه الخيارات الهامة موضوعا مستمرا أعرب عنه ممثلوها في الحلقات الدراسية الإقليمية.

٩ - وقال في ختام كلمته، أن اللجنة الخاصة أعادت التأكيد على استعدادها للمشاركة في حوار بناء مع الجهات المعنية جميعها، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة، لبلوغ هدف القضاء على الاستعمار.

١٠ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): تكلم بصفته مقررا للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار فعرض التقرير الوارد في الوثيقة A/68/23 الذي يتناول أعمال اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٣. وقال أن الفصول من الأول إلى الثاني عشر من التقرير تتضمن معلومات تفصيلية عن أنشطة اللجنة الخاصة، بما فيها تلك الداخلة في إطار مواضيع معينة مثل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار الذي نحن بصدده الآن، ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، ومسألة البعثات الزائرة الموفدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأشار إلى أن بعض الفصول تتضمن معلومات عن نظر اللجنة الخاصة في أقاليم معينة غير متمتعة بالحكم الذاتي، وتقدم توصيات في شكل مشاريع قرارات.

١١ - وأردف يقول إن اللجنة الخاصة أكدت مجددا، في دورتها الموضوعية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، على دورها المركزي الأهمية بوصفها الأداة الرئيسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار، ورصد الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالنظر إلى أنه لم يتسن منذ عام ٢٠٠٦ إيفاد أي بعثات زائرة، أصبحت الحلقات الدراسية الإقليمية، بالاقتران

مع الدورات السنوية للجنة الخاصة، أداتين مفيدتين لتقييم الحالة الراهنة في كل إقليم.

١٢ - وأضاف أن الجمعية العامة قد أعربت ببلاغة، وبتوافق الآراء، عن ثقتها في اللجنة الخاصة، بتكليفها بالنظر في مسألة تقرير مصير بولينيزيا الفرنسية. وفي القرار ٦٧/٢٦٥، أعلنت الجمعية العامة عن جملة أمور منها أن حكومة فرنسا ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، باعتبارها الدولة القائمة بإدارة بولينيزيا الفرنسية، بإحالة المعلومات المتعلقة بالإقليم.

١٣ - **السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تعلق أهمية كبيرة على الهدف العالمي المتمثل في إنهاء الاستعمار، وممارسة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية لحقها المشروع في تقرير المصير. وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها اللجنة الخاصة، لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتعاً بالحكم الذاتي تدخل في اختصاص الجمعية العامة. وأضاف أن الاستعمار، أيا كان شكله أو مظهره، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، يتنافى مع الميثاق، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وصرح بأن الحركة تشدد، مرة أخرى، على أهمية التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي تم فيه تجديد النداء إلى الأمم المتحدة للوفاء بمسؤولياتها، وتعجيل عملية إنهاء الاستعمار.

١٤ - وما فتئت اللجنة الخاصة تتصدى للمشاكل السياسية الشائكة للبلدان والأقاليم التي لا تزال تحت السيطرة الأجنبية. ويتعين عليها أن تجد سبلا مختلفة لتحسين حوارها مع الدول القائمة بالإدارة، وكفالة مشاركة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مشاركة نشطة، في تقرير مصيرها. وينبغي أن تقدم الدول القائمة بالإدارة كامل دعمها وتعاونها لأنشطة اللجنة الخاصة.

١٥ - ومضى يقول إن الحركة ترى أن من حق جميع الشعوب، التي كانت أو لا تزال تخضع للحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي، أن تحصل من الدول القائمة بالإدارة على تعويض منصف عن الخسائر البشرية والمادية التي منيت بها نتيجة لذلك. ويلزم، كذلك، كفالة ألا تُعرّض أنشطة الدول القائمة بالإدارة للخطر مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن تعزز، بدلا من ذلك، تنميتها، وأن تساعدها على ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير. وتحث الحركة، علاوة على ذلك، الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأجهزتها بشأن إعادة الممتلكات الثقافية للشعوب التي كانت أو لا تزال خاضعة للحكم الاستعماري.

١٦ - وأضاف أن الحركة تؤكد مجددا على حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وتحث الأمم المتحدة على أن تنظر بنشاط في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها. وأعلن أن الحركة ما برحت تؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات الاستمرار، على أساس القرارات ذات الصلة، على أن تكون القدس الشرقية عاصمتها.

١٧ - **السيد رييس رودريغيز** (كوبا): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فكرر التأكيد على تأييد الجماعة الثابت لعملية إنهاء الاستعمار، وشدد على أهمية ممارسة جميع الشعوب، في كل أنحاء العالم، لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، الذي يشكل أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة منذ تأسيسها، كما ورد في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) وفي

غيرهما من قرارات الجمعية ذات الصلة بالموضوع. وعلى الرغم من أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار حققت الكثير في سنوات وجودها البالغة ٥١ سنة، فإن استمرار وجود ١٧ إقليما غير متمتعاً بالحكم الذاتي حتى الآن يشكل دليلا على وجوب أن يظل إنهاء الاستعمار – بما في ذلك إنهاء استعمار بولينيزيا الفرنسية – إحدى أولويات الأمم المتحدة.

١٨ – وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تكرر نداءها إلى الدول القائمة بالإدارة لاتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق السريع لإنهاء استعمار كل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها تلك التي هي موضوع نزاعات على السيادة، وكذلك إحالة معلومات منتظمة ودقيقة عن كل من الأقاليم الخاضعة لإدارتها، عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

١٩ – ومضى يقول إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشيد بأعمال إدارة شؤون الإعلام الرامية إلى تعزيز أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتعرب بصفة خاصة عن تقديرها لنشر المعلومات على الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار باللغات الرسمية الست جميعها.

٢٠ – وصرح بأن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدوا من جديد في بيانهم الخاص بشأن جزر مالفيناس (A/67/727) المعتمد في مؤتمر القمة الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تأييدهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة، وسلطوا الأضواء على استعداد حكومة الأرجنتين المستمر للتوصل إلى حل سلمي ونهائي لهذه الحالة الاستعمارية التي تنطوي على مفارقة تاريخية. وأعادوا التأكيد على أهمية مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٣١ الذي يقضي بأن يمتنع الطرفان عن إجراء تعديلات انفرادية في الحالة في أثناء عملية المفاوضات، وطلبوا إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزه في الاضطلاع بمهمته للمساعي الحميدة لإعادة طرفي النزاع إلى مائدة المفاوضات.

٢١ – وأوضح أن مسألة بورتوريكو لا تزال قيد نظر اللجنة الخاصة منذ ما يزيد على ٤٠ عاما. وأنه تم اتخاذ ما مجموعه ٣٢ قرارا تؤكد مجددا على جملة أمور منها حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وتؤكد على أن بورتوريكو أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية المتميزة.

٢٢ – وقال، فيما يتعلق بالأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تشكل غالبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترى أن من الضروري مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى تيسير النمو المستدام والمتوازن لاقتصاداتها الهشة، وتمكين الشعوب الأصلية من ممارسة حقها في تقرير المصير إذا ما شاءت ذلك. وما برحت الجماعة، بناء على ذلك، تشعر بالقلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وتؤكد على الحاجة إلى كفالة وجود حكم شامل وديمقراطي وتمثيلي بحق هناك. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات الخاصة التي تواجه الجزر الصغيرة، مثل الفقدان المتسارع للأرض نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر الناشئ عن تغير المناخ، والضرر الذي تخلفه الأعاصير والثورات البركانية، والكوارث الطبيعية الأخرى.

٢٣ - وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد جميع القرارات التي اتخذها الجمعية العامة وتلك التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، وأنها تواصل دعم جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبل به الطرفان ويؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

٢٤ - **السيد مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقال إن الوقت الآن ملائم جدا لمضاعفة الجهود الدولية من أجل إنهاء الاستعمار، بما يتسق مع إعلان العقد الثالث للقضاء على الاستعمار. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال توجد بعض الحالات الاستعمارية التي تعوق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية. ولا يمكن أن يكون هناك تراخ في الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الفعلي لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع.

٢٥ - ومضى يقول إن القرارات المتخذة بشأن مسألة بورتوريكو تؤكد من جديد على حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وفي البيان المشترك للدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، المعتمد في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/482) أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على ما نص عليه إعلان مالفيناس المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وإعلان مندوزا المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأعربوا مجددا عن تأييدهم لحقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في إطار النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وشددوا على أن الوجود العسكري للمملكة المتحدة في هذه الجزر يتناقض مع السياسة الإقليمية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي للنزاع، وأعربوا عن رفضهم لأنشطة المملكة المتحدة غير المصرح بها المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية في تلك المنطقة. وأوضح أن المملكة المتحدة استعاضت في عام ١٨٣٣ عن السكان الأرجنتينيين في الجزر بمواطنين بريطانيين، وبهذا أوجدت إقليما استعماريا، حتى مع عدم وجود سكان مستعمرين. وأشار إلى أن الجمعية العامة واللجنة الخاصة وصفتا في قرارات عديدة الحالة بأنها ”خاصة وفريدة“ وأكدتا على أهمية التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بوصفهما الطرفين الوحيدين في النزاع. واختتم قائلا إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ترحب بموقف حكومة الأرجنتين ذي الطابع البناء المستمر، وبعثة المساعي الحميدة للأمين العام؛ وتدعو إلى تحديد المفاوضات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، على النحو الذي يحدده المجتمع الدولي.

٢٦ - **السيدة مورغان** (المكسيك): ذكرت أن المكسيك أدرجت تقرير الشعوب لمصيرها، الذي هو حق غير قابل للتصرف، في سياستها الخارجية كمبدأ ملزم. وأنها تحث الأمم المتحدة على مواصلة المشاركة في عملية إنهاء الاستعمار، وخصوصا في سياق العقد الثالث للقضاء على الاستعمار.

٢٧ - وأعلنت، فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، أن المكسيك تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. كما أنها تكرر التأكيد على التزامها العميق بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وذكرت أنه ينبغي أن يمارس الشعب الصحراوي هذا الحق عن طريق استفتاء يتضمن جميع خيارات تقرير مصيره التي تقبل بها الجهات المعنية جميعها. وأن المكسيك تؤكد على دعمها لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتشدد على الأهمية الحيوية لاحترام إرادة الشعب الصحراوي، وترحب بجهود

المبعوث الخاص للأمين العام، وتطلب إلى جميع الجهات المعنية مواصلة التعاون معه.

٢٨ - وأردفت تقول إن المكسيك تقر بأن مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس والمناطق البحرية المحيطة بها سليمة من الناحيتين القانونية والتاريخية، وتطلب إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة، بوصفهما بلدين لهما قيم مشتركة وتربط بينهما مجموعة متنوعة من الصلات، أن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات انفرادية، وأن يجددا المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، وفقا للقرارات والإعلانات التي اعتمدتها الأمم المتحدة، ومنظمة البلدان الأمريكية، والهيئات الدولية الأخرى. وينبغي، في هذا الصدد، أن يقبل الطرفان عرض الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة، وعرض رئيس الجمعية العامة التوسط في المسألة.

٢٩ - **السيد دي أغويار باتريوتا** (البرازيل): ذكر أن السنة الحالية توافق الذكرى ١٨٠ لاحتلال المملكة المتحدة لجزر مالفيناس، الذي أدى إلى حالة استعمارية خاصة وفريدة. ومضى يقول إن موقف البرازيل يشمل كامل نطاق مطالبة الأرجنتين بالسيادة، حيث إن البرازيل تدعم حقوق الأرجنتين المشروعة في المنازعة على السيادة ليس على جزر مالفيناس فحسب بل أيضاً على جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأوضح أن كامل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تشترك في ذلك الموقف، وتود أن يتوصل طرفا النزاع إلى تسوية سلمية للمسألة، وفقا لمبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأضاف أن أنشطة المملكة المتحدة العسكرية وأنشطتها للصيد والتنقيب عن الهيدروكربونات تتنافى وأحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي يطلب إلى الطرفين الامتناع عن اتخاذ أي قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، في الوقت الذي تمر فيه الجزر بعملية ترمي إلى التوصل إلى حل عاجل وسلمي للنزاع على السيادة. وأشار إلى أن جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام وتعاون، ولا مكان فيها للإجراءات العسكرية الانفرادية. وأوضح أن لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي موقفا مشتركا بشأن هذه المسألة، على النحو الوارد في إعلان مندوزا المعتمد في مؤتمر قمة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي أعادت فيه بلدان المنطقة التأكيد على سيادتها على مواردها الطبيعية، واتفقت على تبادل المعلومات عن السفن أو المنشآت البحرية المتصلة بمسألة جزر مالفيناس. وأضاف أن هذا النزاع له أهمية خاصة للبرازيل لأنه يتعلق بالسيادة وبنزاع مع بلد من خارج المنطقة. وتأمل البرازيل أن يكون استعمال المساعي الحميدة للأمين العام أداة فعالة في تعزيز التوصل إلى حل سلمي. وقال إن مما يدعو إلى القلق أن أحد طرفي النزاع ليس على استعداد للدخول في حوار مباشر.

٣٠ - **السيد واي زونغلي** (الصين): ذكر أن الجمعية العامة اعتمدت في عام ١٩٦٠، بغية مساعدة الشعوب المستعمرة في ممارسة حقها في تقرير مصيرها، على النحو الوارد في الميثاق، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وعلى الرغم من أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار اضطلعت بالكثير منذ ذلك الحين بغية تعزيز عملية إنهاء الاستعمار، فإنه لا يزال هناك مليونان من الناس يعيشون في حالة استعمارية في ١٧ إقليما غير متمتعاً بالحكم الذاتي. وفي حين أن إنهاء الاستعمار عملية مضنية، فإن الدول الأعضاء تضطلع وفقا للميثاق وإعلان عام ١٩٦٠ بالتزام بتعزيز مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومساعدتها على ممارسة حقها في تقرير مصيرها.

٣١ - وأعلن أن الصين تؤيد إطلاق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وتأمل أن تواصل اللجنة تقوية اتصالاتها مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومساعدتها على إحراز مزيد من التقدم، وتدعو الدول القائمة بالإدارة إلى الدخول في تعاون أوثق مع الأمم المتحدة.

٣٢ - **السيد استريمبيه** (الأرجنتين): قال إن بلده يؤكد كامل دعمه لعملية إنهاء الاستعمار والتزامه بها، وأنه ينبغي أن تتصدر الأمم المتحدة هذه العملية وفقا للميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأن من الجدير بالذكر أن القرار ١٥١٤ (د-١٥) يوضح أنه يوجد أكثر من شكل واحد للاستعمار، ويضع مبدأين للتصدي لمختلف الحالات: تقرير المصير، والسلامة الإقليمية.

٣٣ - وأعلن أن الأرجنتين من المدافعين الأقوياء عن حق تقرير المصير في الحالات التي ينطبق عليها. وينبغي عدم إخضاع أي شعب للهيمنة، أو السيطرة، أو الاستغلال، أو الاحتلال على يد جهة أجنبية، وأن كلا من هذه الأعمال يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، وعائقا لتعزيز السلم والتعاون العالميين. ولهذا تطلب الأرجنتين إلى الدول القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة الخاصة.

٣٤ - وأردف يقول إنه على الرغم من أن الأرجنتين من المدافعين عن مبدأ تقرير المصير، فإنها لا يمكن أن تقبل تشويه هذا المبدأ، للقيام منذ عام ١٨٣٣ بإدامة نزاع استعماري ينطوي على مفارقة تاريخية، ويمزق السلامة الإقليمية للأرجنتين. وأوضح أنه تم التسليم بالنزاع على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، في قرارات متلاحقة للجمعية العامة واللجنة الخاصة على أنه ''حالة استعمارية خاصة وفريدة'' ينبغي أن يحلها الطرفان الوحيدان في النزاع عن طريق المفاوضات، مع مراعاة مصالح سكان الجزر. ومن شأن أي محاولة للمساح للسكان البريطانيين في الجزر بالفصل في نزاع يشكل بلدهم طرفا فيه أن تشوه حق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر إلى أن هذه الحالة لا تنطوي على شعب يخضع للهيمنة أو السيطرة أو الاستغلال على يد دولة استعمارية. فهم مواطنون بريطانيون لم يتغير وضعهم على مر السنين التي عاشوا فيها هناك. ولهذا، فإن ''الاستفتاء'' غير المشروع الذي نظمته المملكة المتحدة من جانب واحد في آذار/مارس ٢٠١٣ لم يغير بأي حال من الأحوال جوهر المسألة، وليس له أي أثر على حقوق الأرجنتين غير القابلة للتصرف في السيادة.

٣٥ - وأردف يقول إن المملكة المتحدة تضطلع على نحو غير قانوني بأنشطة انفرادية لاستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لولاية الأمم المتحدة المحددة في قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وتجري المملكة المتحدة أيضا مناورات عسكرية، بما فيها إطلاق قذائف من جزر مالفيناس، تتنافى مع معايير السلامة البحرية للمنظمة البحرية الدولية والسياسة الإقليمية التي تسعى دائما إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ولا تشكل هذه الأنشطة إهانة للأرجنتين فحسب وإنما أيضا لسائر بلدان المنطقة.

٣٦ - وثمة مناطق أخرى أيضا أعربت عن تأييدها لموقف الأرجنتين. وحان الوقت الآن كي تفي المملكة المتحدة بالالتزام الواقع عليها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة بالتوصل إلى حل للنزاع. ويلزم، كما أكدت رئيسة الأرجنتين مؤخرا أمام الجمعية العامة، وضع حد للمعايير المزدوجة وكفالة امتثال جميع الدول على قدم المساواة لقرارات الأمم المتحدة. وتؤكد الأرجنتين من جانبها التزامها بحل النزاع على السيادة عن طريق الحوار، وعلى نحو ديمقراطي، وعملا بأحكام قرارات الأمم المتحدة.

٣٧ - **السيد نتواغاي** (بوتسوانا): ذكر أن من المؤسف جدا أن الصحراء الغربية لا تزال مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وأن وفده يكرر التأكيد على دعمه لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وفقا لمبادئ الميثاق. وأضاف أن المفاوضات الحقيقية المجراة في إطار روح توفيقية تكتسي أهمية حاسمة في علاج هذه

المسألة. وفي حين أنه تجدر الإشادة بالأمين العام ومبعوثه الشخصي لما يبذلانه من جهود لا تكل للتوصل إلى حل دائم للمشكلة يحظى بقبول الطرفين، فإن من المثبط للهمة أنه لم يحرز تقدم يُذكر منذ أوائل التسعينات. وصرح بأنه يرحب باتخاذ القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وطلب إلى الطرفين المعنيين استجماع الإرادة والشجاعة اللازمين للتصدي للمشكلة من جميع جوانبها، وأعاد التأكيد على دعم بلده لجهود المجتمع الدولي لتشجيع الطرفين على مواصلة المشاركة البناءة في الحوار، وأشار أيضا إلى أن الاستفتاء المفتوح لا يزال يمثل السبيل العملي الوحيد لتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

٣٨ - **السيد ثورنبيري ناغي** (بيرو): ذكر أن بيرو تدعم بقوة جهود الأمم المتحدة للقضاء على الحالات الاستعمارية منذ تأسيس المنظمة. وعلى الرغم من أن أقاليم يزيد عددها على ٨٠ إقليما نالت استقلالها من خلال هذه الجهود، فإن المهمة لم تنته بعد. وينبغي أن تزيد الأمم المتحدة جهودها لمساعدة الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي البالغ عددها ١٧ على نيل استقلالها في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٣٩ - وأردف يقول إن الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة حاسمة الأهمية، وكذلك مساعي الدول الأعضاء فيها التي لا تدخر جهدا لإيجاد عالم يسود فيه مبدأ تقرير المصير على سائر الاعتبارات الأخرى. ويجب الاستناد في هذا الشأن إلى عاملين حاسمين معا: الإرادة السياسية الثابتة، والنهج القائم على أساس كل حالة على حدة إزاء الظروف الخاصة لكل حالة. ومن الأهمية بمكان أن يخضع التقدم المحرز في كل حالة من حالات الاستعمار إلى استعراض مستمر، وأن تظل اللجنة الخاصة على اتصال مستمر بالأطراف المعنية في كل حالة دون استثناء. ويجب أن تتعاون الدول القائمة بالإدارة على نحو تام مع اللجنة الخاصة، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتعجيل عملية إنهاء الاستعمار.

٤٠ - وأردف يقول إن مما يهم بيرو على وجه الخصوص قضية جزر مالفيناس التي حالت فيها ظروف تاريخية وقانونية دون إمكانية تقرير المصير. ولقد تم التسليم بالطبيعة الخاصة والفريدة للحالة في قرارات عديدة للجمعية العامة، وأيدت بيرو دائما حقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وليست هناك، كما ذكرت اللجنة الخاصة في مناسبات عديدة منذ عام ١٩٦٤، إمكانية لحل هذه المسألة بخلاف التفاوض بين الطرفين المعنيين. ولهذا تحث بيرو الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن للتوصل إلى حل سلمي وبناء ودائم للنزاع، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة. كما أنها تحثهما أيضا على الاستجابة إلى طلب الجمعية العامة الوارد في القرار ٤٩/٣١، والامتناع عن اتخاذ قرارات يمكن أن تؤدي إلى إدخال تعديلات انفرادية على الحالة في الجزر.

٤١ - **السيد أوريلانا زابالزا** (غواتيمالا): قال إن وفده يود أن يعرب عن دعمه الثابت لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع مع المملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وأوضح أن الحالة هناك تتعلق بإقليم مستعمر وليس بشعب مستعمر، ولهذا فإنها تُصنّف على أنها ”خاصة وفريدة“. ففي عام ١٨٣٣، احتلت المملكة المتحدة الجزر ووضعت فيها سكانا بريطانيين لا يمكن اعتبارهم مؤهلين للتمتع بحق تقرير المصير، وخصوصا فيما يتصل بنزاع تشكل فيه سلطاتهم السياسية أحد الطرفين. واستبعدت الجمعية العامة صراحة، في الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د-١٥) إمكانية تطبيق مبدأ تقرير

المصير على هذه الحالة. وينبغي أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن، بغية التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع على السيادة، على النحو الذي تطالب به قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وأعربت الأرجنتين عن استعدادها لعمل ذلك، ويؤمل أن تتعهد الدولة القائمة بالاحتلال بأن تحذو نفس الحذو.

٤٢ - وأضاف، فيما يتعلق بقضية الحالة في الصحراء الغربية، أن غواتيمالا تؤيد جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي لمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع يقبل به الطرفان. وأنها ترحب بالجهود التي بُذلت في سبيل اتخاذ تدابير لبناء الثقة، ولا سيما توسيع برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن الضروري التوصل إلى حل يتطلب توفر روح من التوفيق لا من أجل رفاهة سكان الصحراء الغربية فحسب وإنما أيضا لكفالة أمن كامل منطقة الساحل.

٤٣ - **السيد سكابيني ريكياردي** (باراغواي): ذكر أن الاستعمار واستمرار وجود مستعمرات من أوضح الآثار التي لا تزال متبقية لهيكل من العلاقات والقوى الدولية المرتكزة على الماضي، أضر بالبعض وأفاد آخرين. وأضاف أن هذه الحالة تدفع باراغواي إلى التأكيد مجددا على دعمها لعملية إنهاء الاستعمار، والالتزام بها على نحو أقوى.

٤٤ - ومضى يقول إن باراغواي تؤيد مبدأ تقرير المصير للسكان الأصليين في الأقاليم المستعمرة. ولا شك أن هذه معادلة معقدة بالنظر إلى تشابك المصالح فيما بين السكان الأصليين، والسكان المستعمرين، والدولة القائمة بالإدارة. بيد أن باراغواي ترى من حيث المبدأ أن الأمم المتحدة تضطلع بمهمة حماية حقوق السكان الأصليين قبل حماية حقوق السكان الذين فرضهم الاستعمار، وينبغي لها أن تتصرف وفقا لذلك. وعلى الرغم من أن عملية إنهاء الاستعمار حققت نجاحات ملموسة، وأن الإرادة السياسية للدول كان لها دور هام في عملية إنهاء الاستعمار، فإن من الجلي أن إنهاء الاستعمار يتجاوز أي إجراء روتيني تتخذه حكومة من الحكومات، لأنه أصبح ضرورة اجتماعية تضرب بجذورها في الصورة التي تكونت لدى السكان الأصليين عن حالتهم السياسية. وفي هذا السياق ثمة أهمية خاصة للإشارات الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) بشأن إجراء استفتاءات كآلية لتمكين الشعوب من تقرير مصيرها في ممارسة تامة لسيادتها: الاندماج أو الاستقلال الذاتي.

٤٥ - **السيد إيراسوريز** (شيلي): ذكر أن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تشكل نجاحا، ولكنها لم تكتمل بعد. وأن بلده يطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ التدابير اللازمة للتحقيق العاجل لإنهاء استعمار بقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن ترسل وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة المعلومات المناسبة عن الأقاليم الواقعة تحت إدارتها.

٤٦ - وأضاف، فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس الخاصة والفريدة والتي تنطوي على نزاع على السيادة، أن وفده يؤكد من جديد على تأييده لحقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشار إلى أن وفده يحث طرفي النزاع، الأرجنتين والمملكة المتحدة، على بدء عملية للحوار والتعاون، من خلال استئناف المفاوضات بغية التوصل، بأسرع ما يمكن، إلى حل يتفق وقرارات الأمم المتحدة. وينبغي، عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ قرارات قد تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، في الوقت الذي تمر فيه الجزر

بعملية لالتماس حل للحالة، وأن يمتنعا بصفة خاصة عن التنقيب عن المواد الهيدروكربونية للجرف القاري أو استغلالها. وأوضح أن وفده ينضم إلى النداء الموجه إلى الأمين العام لتجديد جهوده في بعثة المساعي الحميدة التي تسعى إلى كفالة استئناف المفاوضات الموجهة صوب التوصل إلى حل سلمي للنزاع، ويطلب إليه توفير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز حتى الآن. وقال إن وفده يشيد بحكومة الأرجنتين لاستعدادها لإجراء مفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي ودائم.

٤٧ - وصرح بأن وفده يقدر الأعمال التي تقوم بها إدارة شؤون الإعلام لنشر المعرفة بأعمال اللجنة الخاصة. وأن وفده ينضم إلى الوفود الأخرى في المطالبة بأن يستخدم الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار اللغات الرسمية الست، من أجل تسليط الضوء على أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال الهام.

٤٨ - **السيد فيدال** (أوروغواي): أعرب عن الأمل في أن تتيح المداولات الجارية حاليا في اللجنة الرابعة فرصة تُضاعف فيها الدول الأعضاء جهودها لكفالة إمكانية ممارسة حق تقرير المصير في الأقاليم التي لم تحقق بعد الحكم الذاتي، وتعزيز الحوار والتعاون بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم التي تقوم بإدارتها. وأوضح أن بلده يؤيد، انطلاقا من تقيده بمبدأ تقرير المصير، حقوق الشعب الصحراوي في الصحراء الغربية. وأن من الأهمية الحاسمة استئناف المناقشات، في المستقبل القريب، بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بحسن نية وبهدف التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع يقبل به الطرفان، ويكفل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتجدر الإشادة بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي في هذا الاتجاه.

٤٩ - وأضاف أنه بالنظر إلى أن تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحمايتهما يشكلان واحدا من الاتجاهات الرئيسية لسياسة أوروغواي الخارجية، فإن وفده يشجع الطرفين كليهما على التعاون مع الأمم المتحدة، واتخاذ تدابير لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين.

٥٠ - وأردف يقول إن مما له أهمية خاصة لمنطقة الأمريكتين البحث عن حل سلمي ونهائي لمسألة جزر مالفيناس. وعلى الرغم من أن أوروغواي مدافع مخلص عن حق الشعوب في تقرير المصير، فإنها ترى أن هذا الحق لا ينطبق على قضية جزر مالفيناس، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية للدول. وأن تأييد أوروغواي لمطالبة جمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بحقها المشروع في السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، معروف حق المعرفة. وتعتمد أوروغواي هذا الموقف لا لأن أحد الطرفين بلد مجاور فحسب، وإنما أيضا وفي المقام الأول لأنها تؤمن بالعدالة التاريخية والقانونية والجغرافية لهذه المطالبة.

٥١ - ومضى يقول إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أعلنتا منذ عام ١٩٦٥ أن مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة، تنطوي على نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، ويجب التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي لها. ولهذا فإن من الأهمية الأساسية أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات في القريب العاجل بغية التوصل إلى حل سريع وسلمي وعادل للنزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وينبغي، ريثما يتحقق ذلك، أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ تدابير انفرادية يمكن

أن تحول دون التوصل إلى النتيجة المرتقبة. وسيكون تنشيط بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة مفيدا جدا في التعجيل باستئناف المفاوضات.

٥٢ - **السيد زينسو** (بنن): ذكر أن تسوية مسألة الصحراء الغربية أساسية الأهمية لأفريقيا، إذا أريد تحقيق السلام والوئام على صعيد القارة، وهذا مطمح أحبطته منذ عام ١٩٧٦ حالة أعاقت بشدة تنمية التعاون الإقليمي، وعوقت إتمام إنشاء اتحاد المغرب العربي. ويشكل غياب السلام والوئام عقبة كبيرة لتعزيز التكامل والوحدة الأفريقيين، في وقت تشتد فيه حاجة أفريقيا أكثر من أي وقت مضى إلى جميع أبنائها وبناتها للتصدي لتحديات البطالة والفقر وعدم توفر التنمية المستدامة.

٥٣ - وأضاف أن بنن ترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وخصوصا الأمين العام ومجلس الأمن، بغية حل المسألة. إلا أن الحالة لا تزال، على الرغم من هذه الجهود خطيرة على نحو غير مقبول. وترى بنن أن الاقتراح المغربي المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ يتضمن بعض العناصر الهامة التي يمكن، بدعم من المجتمع الدولي، أن تكون أساسا لإجراء مناقشات جادة وموثوقة فيما بين الطرفين وبلدان المنطقة. ولقد فتح هذا الاقتراح، الذي حظي بتأييد مجلس الأمن، السبيل نحو التوصل إلى حل من شأنه أن يكفل احترام مبدأ تقرير المصير. ويمثل الاقتراح نهجا يكسب فيه كل طرف شيئا، ويضع سكان المنطقة في صميم الاهتمامات. وتحث بنن المبعوث الشخصي للأمين العام على مواصلة جهوده الحميدة القائمة على دبلوماسية الوسيط المتنقل.

٥٤ - ومضى يقول إن بنن تطالب، فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، باستمرار تدابير بناء الثقة المضطلع بها، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المغربية للاستجابة للشواغل المعرب عنها بشأن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وينبغي، في هذا السياق، إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز برامج الزيارات بين سكان الصحراء والسكان المقيمين في المخيمات في تندوف. ويمكن أن يشكل تنظيم زيارات برية تكملة قيمة لبرنامج النقل الجوي الحالي، وينبغي أن تعمل الأطراف المعنية في هذا الاتجاه، بالاقتران مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينبغي مواصلة علاج الحالة الإنسانية، ولا سيما في مخيمات تندوف. وصرح بأنه يرحب بنداء مجلس الأمن لمواصلة العمل من أجل تسجيل سكان المخيمات، وأنه ينبغي أن تتعاون الأطراف في هذا السياق مع المفوض السامي.

البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

٥٥ - **السيدة غريموود** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها لا يخامره شك في سيادته على جزر فوكلاند. وأن موقفه هذا يستند إلى مبدأ وحق تقرير المصير الوارد ذكرهما في الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجب أن يقرر مصير جزر فوكلاند شعب فوكلاند ذاته، وفقا لالتزامات المملكة المتحدة بموجب الميثاق.

٥٦ - وأضافت أن حكومة جزر فوكلاند أجرت، في آذار/مارس ٢٠١٣، استفتاء صوتت فيه الغالبية الساحقة (٩٩,٨ في المائة) من المصوتين لصالح البقاء كإقليم تابع للمملكة المتحدة فيما وراء البحار. ولدى عرض هذه النتيجة على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وجه ممثلو جزر فوكلاند المنتخبون ديمقراطيا الانتباه إلى الحقائق التاريخية، وطالبوا بضرورة اتباع مبدأ تقرير المصير. وأوضحت أنه بالنظر إلى أن جزر فوكلاند لم يكن فيها شعب أصلي من قبل، و لم تحدث فيها إزاحة لسكان مدنيين قبل استقرار أسلاف السكان الحاليين في الجزر، فإنهم يطالبون بالحق في احترام رغباتهم.

٥٧ - ومضت تقول أن حكومتها وحكومة جزر فوكلاند لا يزالان على استعداد للتعاون مع جمهورية الأرجنتين بشأن مسائل تهم الطرفين. ومع ذلك، ما برحت جمهورية الأرجنتين ترفض هذه النهج، واتخذت عددا من الإجراءات التي تضر بالمنطقة، بما فيها اعتماد قيود على النقل البحري إلى الجزر، في محاولة فيما يبدو لتهديد أسباب عيش أهالي جزر فوكلاند ومزاولتهم المشروعة للتجارة.

٥٨ - وأوضحت أن الادعاءات بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي غير صحيحة في مجموعها. وأن المملكة المتحدة اتخذت موقفا عسكريا دفاعيا في جنوب المحيط الأطلسي منذ أن غزت جمهورية الأرجنتين على نحو غير مشروع جزر فوكلاند في عام ١٩٨٢، وتجاهلت قرارا ملزما اتخذه مجلس الأمن يقضي بالانسحاب من الجزر. وتم منذ ذلك الحين تخفيض أعداد الحامية إلى الحد الأدنى اللازم للدفاع عن الجزر.

٥٩ - وأردفت تقول إن المملكة المتحدة ترفض أيضا الإدعاء بأنه تجري في مياه جزر فوكلاند عمليات غير مرخص بها للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها، بما يشكل تدبيرا انفراديا من جانب المملكة المتحدة. وأضافت أن حكومة جزر فوكلاند اتخذت القرار باستغلال الموارد الطبيعية لصالح أهالي الجزر، وفقا لحقهم في تقرير المصير. وتنظم تشريعات حكومة جزر فوكلاند جميع الأنشطة المتصلة بالمواد الهيدروكربونية في الجرف القاري لجزر فوكلاند، مع التقيد الدقيق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة تمام الالتزام بالدفاع عن حق أهالي جزر فوكلاند في تقرير مستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتطلب إلى جمهورية الأرجنتين احترام رغباتهم. وأعلنت في ختام كلمتها أن جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ستظل إقليما تابعا للمملكة المتحدة فيما وراء البحار.

٦٠ - **السيد دياز بارتولومي** (الأرجنتين): قال إن وفده يؤكد مجددا على الآراء التي أعربت عنها رئيسة الأرجنتين أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وأعرب عنها أيضا وزير خارجية الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأعلن أن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الأراضي الأرجنتينية الوطنية، وأنها أصبحت نتيجة لاحتلال المملكة المتحدة غير المشروع لها موضوع نزاع على السيادة، على النحو الذي يسلم به العديد من المنظمات الدولية. وتطلب قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن هذا الموضوع إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع، في أقرب وقت ممكن.

٦١ - وأضاف أن جمهورية الأرجنتين تعرب عن الأسف لسعي الحكومة البريطانية إلى تشويه التاريخ في محاولة منها لإخفاء عملية اغتصاب الأرض التي قامت بها في عام ١٨٣٣. وبهذا العمل، تبرهن المملكة المتحدة على أنها غير متأكدة من مشروعية موقفها فيما يتصل بمجموعة الجزر التي يجري النظر فيها في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر مالفيناس. وينبغي للمملكة المتحدة، بدلا من محاولة إنكار الأحداث التاريخية التي اعترفت من قبل بوقوعها وسلمت بعواقبها، أن تستأنف فورا المفاوضات مع الأرجنتين بشأن مسألة السيادة على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، وفقا لالتزامها بالامتثال لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وإذا أقدمت المملكة المتحدة، على ذلك، ستكون قد تصرفت بطريقة قانونية ومسؤولة، أي بالطريقة نفسها التي تتوقع من بقية المجتمع الدولي التصرف بها.

٦٢ - وأردف يقول إن حكومة الأرجنتين ترفض جميع الإجراءات الانفرادية التي تتخذها المملكة المتحدة في المناطق المتنازع عليها، كما ترفض أشارة ذلك البلد إلى هذه المناطق، فيما يسمى ''الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٢'' على أنها ''أقاليم بريطانية فيما وراء البحار''، وإدراج ما يسمى ''الإقليم البريطاني في انتاركتيكا'' بوصفه ''إقليما بريطانيا فيما وراء البحار''. وأن مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها، وهو العنصر الوحيد الذي ترسي المملكة المتحدة موقفها عليه، لا ينطبق على نحو بات وجلي على مسألة جزر مالفيناس. وعلاوة على ذلك، يمثل التصويت غير المشروع الذي أجري في جزر مالفيناس عملا انفراديا بريطانيا آخر، ومن ثم فإنه لا يغير بأي حال من الأحوال جوهر المسألة، أو ينهي النزاع على السيادة، أو يؤثر على حقوق الأرجنتين التي لا تقبل الجدل. ولقد تم تقديم الدليل على هذه الحقيقة في جلسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عندما اتُخذ، بتوافق الآراء، قرار جديد بشأن مسألة جزر مالفيناس، صيغ بالشكل المعتاد.

٦٣ - وأشار إلى أن حل النزاع على السيادة لا يتوقف على نتيجة ''استفتاء'' صوري لا يضيف شيئا، سألت فيه السلطات البريطانية مواطنين بريطانيين عما إذا كانوا يرغبون الاستمرار في كونهم بريطانيين. والسماح للسكان البريطانيين في الجزر بالفصل في نزاع يكون بلدهم طرفا فيه يشوه حق الشعوب في تقرير المصير، لأنه لا يوجد في حالة جزر مالفيناس ''شعب'' خاضع لسيطرة دولة استعمارية.

٦٤ - وقال في ختام كلمته إن الأرجنتين ترفض استمرار المملكة المتحدة غير المسؤول في الاستيلاء غير المشروع على الموارد الطبيعية الأرجنتينية المتجددة وغير المتجددة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ويود وفد الأرجنتين أن يذكّر بأن أسلوب حياة سكان الجزر ومصالحهم تحميهما على النحو الواجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والدستور الأرجنتيني.

٦٥ - **السيدة غريمود** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها لا شك لديه في سيادته على جزر فوكلاند. ويجب أن يقرر مستقبل جزر فوكلاند شعب فوكلاند نفسه، الذي أجرت حكومته في آذار/مارس ٢٠١٣ استفتاء صوتت فيه الغالبية الساحقة من أهالي جزر فوكلاند لصالح البقاء كإقليم تابع للمملكة المتحدة في أعالي البحار.

٦٦ - **السيد دياز بارتولومي** (الأرجنتين): كرر التأكيد على أن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين. وذكر أن الجمعية العامة طلبت إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، الطرفين الوحيدين في النزاع، استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي قي أقرب وقت ممكن.

٦٧ - وقال إن التصويت غير المشروع الذي أُجري في جزر مالفيناس يشكل عملا انفراديا بريطانيا آخر، لا يغير بأي حال من الأحوال جوهر مسألة جزر مالفيناس، ولا يؤثر على حقوق الأرجنتين التي لا تقبل الجدل. ولا يمكن أن يتوقف حل النزاع على السيادة على نتيجة ''استفتاء'' أعرب فيه رعايا التاج البريطاني عن رغبتهم في الاستمرار في كونهم بريطانيين. ومن شأن هذه النتيجة أن تشوه حق الشعوب في تقرير المصير لأنه لا يوجد في حالة جزر مالفيناس ''شعب مُستعمر''.

٦٨ - **السيد لعسل** (المغرب): ذكر أن ميثاق الأمم المتحدة لا يشير إلى آلية للاستفتاء، ولا يجعل تقرير المصير مكافئا بأي حال من الأحوال للاستقلال. وأوضح أن مسألة تقرير المصير يجري تناولها في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من الميثاق، فالمادة ٧٣ تشير إلى ضرورة مساعدة السكان في تنمية الحكم الذاتي، وإيلاء المراعاة الواجبة للمطامح السياسية للشعوب، ومساعدتها في التنمية التدريجية لمؤسساتها السياسية الحرة، وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها المختلفة.

كما أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة لا تشير إلى أي استفتاء. وفي حالة الصحراء الغربية، لم تنظم الأمم المتحدة قط استفتاء على أساس عملية لتحديد الهوية تتسم بأنها معقدة ومختلفة جدا عن مجرد إجراء دراسة استقصائية. ومن المستحيل تقريبا، ربط السكان الصحراويين، بسبب سماتهم القبلية والبدوية، بإقليم محدد تحديدا دقيقا. ولقد تواصلت محاولة تحديد الهوية على امتداد عشر سنوات طوال قبل أن تصل الأمم المتحدة إلى نتيجة مفادها أنه لا ينطبق على هذه الحالة أي نوع من الاستفتاء. وجرى توضيح هذا في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2000/131، ولم يعد مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٤ يشير إلى إجراء استفتاء في هذا السياق.

٦٩ - وأضاف، فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان، أن المغرب ما برح منذ وقت طويل، بل والواقع منذ قبل الربيع العربي بكثير، يجري بنشاط إصلاحات سياسية، بما في ذلك بصفة أساسية تعزيز حقوق الإنسان في كامل أراضيه. وصرح بأن المغرب يستثمر أيضا مبالغ كبيرة في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمعيشة في المحافظات الصحراوية، واستخدام موارد المنطقة لصالح السكان المحليين. وكان من نتيجة هذه الاستثمارات أن انخفض معدل الفقر في المنطقة من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ٦ في المائة في الوقت الراهن.

٧٠ - ومضى يقول إن الحكومة أعدت في عام ٢٠١٢، بغية إدماج الصحراء في عملية دينامية للتنمية البشرية، نموذجا عاما لتنميتها الإقليمية، ينطوي على تنفيذ المبادئ الدستورية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها، في إطار مسؤولية المواطن، ووضع المواطن في صميم السياسات العامة، وبذل جهود على الصعيد الوطني وعلى مستوى الحكومات المحلية لإنعاش اقتصاد محلي تتوفر له مقومات الاستمرار.

٧١ - وصرح بأن إمكانية الوصول إلى المنطقة الصحراوية لا تزال مفتوحة، وأنه يزورها باستمرار مواطنون مغربيون وأجانب، من بينهم ممثلون لمنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام وبرلمانيون. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، استقبلت المنطقة ما يزيد على ٣٣٢ زائر أجنبيا من ٣٤ بلدا. وعلاوة على ذلك، يتمتع الدبلوماسيون المعتمدون لدى المغرب بحرية زيارة المنطقة.

٧٢ - وأردف يقول إن المغرب قد اضطلع، في سياق العملية السياسية لحل مسألة الصحراء، من بعدها الإنساني وبعد حقوق الإنسان، بعدة مبادرات سياسية، من بينها بصفة خاصة وضع دليل للوساطة، وإنشاء مجلس وطني معني بحقوق الإنسان، والتفاعلات الإيجابية مع عملية الإجراءات الخاصة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، زار العديد من المسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة منطقة الصحراء. وكانت هذه المبادرات موضع ترحيب من المجتمع الدولي، وحظيت بالثناء من مجلس الأمن في القرار ٢٠٠٩ (٢٠١٣)، ويعتزم المغرب مواصلة السير في نفس الطريق.

طلبات الاستماع

٧٣ - وجه الرئيس الانتباه إلى ٨٦ طلبا للاستماع في إطار البند ٦٠ من جدول الأعمال، منها طلب يتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/68/2)، وطلب يتعلق بجبل طارق (A/C.4/68/3)، وطلب يتعلق بغوام (A/C.4/68/4)، وطلبان يتعلقان بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/68/5)، و ٨١ طلبا يتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/68/6). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٧٤ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.